

عقد اتفاق – المشتري

- إنه في يوم الموافق / / 2025 – تم الإتفاق بين كل من :
- 1 : السادة شركة بيكست لإدارة المشاريع (طرف أول - الوسيط)
- 2 : السادة/السيد/ (طرف ثاني- المشتري)

لما كانت شركة بيكست لإدارة المشاريع الطرف الأول يمتلك ويدير الموقع الإلكتروني (Bexit.co) على شبكة الانترنت والمخصص لعرض وتسويق وبيع وشراء الشركات التجارية أو جزء منها و المشاريع بأنواعها ، وكان الطرف الثاني يرغب في شراء (شركة – حصة في الشركة – مشروع) عن طريق الموقع الإلكتروني وذلك حسب الشروط والاحكام المحددة في هذا العقد وشروط الاستخدام وسياسة الخصوصية المبينين بالموقع ، وحيث تلاقت إرادة الطرفين لتوقيع هذا العقد بعد أن أقر كل طرف بأهلية القانونية اللازمة للتعاقد ، لذا تم الاتفاق على ما يلي :

أولاً

يقر ويوافق الطرف الثاني على قبوله كافة شروط وأحكام هذا العقد وشروط الاستخدام سياسية الخصوصية المبينين بالموقع ويقر انه اطلع عليها إطلاعاً نافياً للجهالة ويقر ويتعهد بعدم مخالفتها وتطبيق ما جاء فيها من التزامات.

ثانياً

يقر الطرف الثاني برغبته في شراء (شركة – حصة في الشركة – مشروع) ، دينار
المعروضة للبيع من خلال الموقع الإلكتروني بقيمة دك (..... دينار
كويتي).

ويقر و يتعهد الطرف الثاني بأن قيمة البيع ستسدد من قبله وسيقوم بسداد المبلغ للبائع عند إنتهاء كافة الإجراءات و إنتقال الملكية للطرف الثاني و في حال مخالفته لذلك يلتزم بسداد قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه لما أصاب الطرف الأول من ضرر، مع أحقية البائع بالرجوع على الطرف الثاني بأي تعويض يراه مناسباً.

ثالثاً

يقر الطرف الثاني ويتعهد بعدم السعي في شراء (الشركة / الحصة/ المشروع) من خلال موقع أو تطبيق إلكتروني منافس للطرف الأول أو يقدم ذات الخدمة أو أي من الخدمات المبينة بالموقع وكذلك يقر ويتعهد بعدم السعي في شراء (الشركة / الحصة/ المشروع) بالطرق التقليدية سواء بنفسه أو عن طريق وسيط أو سمسار أو أي من وسائل التواصل الحديثة.

يلتزم الطرف الثاني بعدم التأخير أو المماطلة بإنهاء إجراءات إتمام الصفقة , و يقر و يتعهد بإنهاء الإجراءات اللازمة خلال مدة إسبوعين من تاريخ الموافقة على هذا العقد , و في حال عدم كفاية المدة سألقة الذكر، يستوجب على الطرف الثاني إخطار الطرف الأول كتابة بطلب تمديد المدة لحين الإنتهاء من الإجراءات اللازمة , و يكون ذلك مشروط بموافقة الطرف الأول على التمديد من عدمه و بما لا يشكل تأخير يهدد العلاقة التعاقدية و يضر بمصالح الطرف الأول.

في حال تبين للطرف الأول ، تعمد الطرف الثاني تأخير أو وقف أو منع أو قيامه بأي إجراء يهدد العلاقة التعاقدية و يضر بمصالح الطرف الأول , فإن هذا العقد يعتبر مفسوخاً دون الحاجة الى تنبيه او اخطار او اجراء قضائي و يحق للطرف الاول المطالبة بالشرط الجزائي المنصوص عليه في هذا العقد.

رابعاً

يستحق الطرف الأول نسبة قدرها. .. % من القيمة المحددة في البند الثاني أو من أي قيمة معدلة في حال موافقة الطرف الأول على التعديل وتسدد هذه النسبة للطرف الأول عند إتمام الصفقة ما بين البائع والمشتري.

خامساً

في حالة اخلال الطرف الثاني بأي من التزاماته التعاقدية أو مخالفة أي من شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية المبينين بالموقع الإلكتروني ، يلتزم ويقر ويتعهد الطرف الثاني بان يؤدي للطرف الأول نسبته المستحقة كشرط جزائي تعويضاً عن الإخلال منه وذلك دون إعتراض أو احتجاج من الطرف الثاني .

سادساً

أي نزاع ينشأ عن هذا العقد او بموجب تنفيذه او تفسيره وفيما يخص أيّاً من شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية المبيينين بالموقع تختص بنظره المحاكم الكويتية ويكون القانون الكويتي واجب التطبيق.

سابعاً

حرر هذا العقد من نسختين إلكترونيتين أصلتين طبقاً لنصوص قانون المعاملات الإلكترونية 2014/20، تم إرسال نسخة إلكترونية للطرف الثاني على البريد الإلكتروني المبين بصدر هذا العقد، وخزنت نسخة لدى الطرف الأول في خوادمه للعمل بمقتضاها، ويقر الطرف الثاني بأنه قد استلم النسخة الأصلية الخاصة به وأنه بمجرد إنشاءه لحساب إلكتروني في موقع الطرف الأول يكون قد قبل واعتمد هذا العقد ويكون قبوله واعتماده بمثابة التوقيع الفعلي الملزم للطرف الثاني.

الطرف الثاني

الطرف الأول